مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
شباط/فبراير 2013

OCHA

نظرة عامة

إن للتهجير آثار مادية واجتماعية واقتصادية وعاطفية خطيرة على المهجرين. كانت أهم الأسباب التي أدت إلى التهجير في الأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات القليلة الماضية اندلاع الأعمال الحربية، وسياسات التخطيط المُقيّد، والنشاطات الاستيطانية، والكوارث الطبيعية. وأبرزت التطورات والأحداث التي شهدها شهر شباط/فبراير أوضاع الأسر التي هجرت مؤخرا أو التي تتعرض لخطر التهجير الوشيك بالإضافة إلى دور المساعدات الإنسانية في تخفيف الصعوبات الناشئة عن ذلك.

ما زال ما يزيد عن 2,400 شخص في قطاع غزة دمرت منازلهم أو تعرضت لأضرار جسيمة غير قابلة للإصلاح خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 مهجرين في منازل مستأجرة أو لدى عائلات مستضيفة. وبالرغم من أن أعمال الإصلاح جارية لإعادة إعمار 382 منزلاً متضرراً، إلا أنّها أيا منها لم يكتمل تجهيزه. وخلال هذا الشهر أنهت وكالات

شارع الشهداء في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، آذار/مارس 2013. فرض في هذا الشارع حظر شامل تقريباً على تنقل الفلسطينيين وأغلقت جميع المحلات التجارية بأمرٍ عسكري.

أبرز التطورات

- تصعيد الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية خلال احتجاجات في الضفة الغربية تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية المضربين عن الطعام.
- عجلت المنظمات الاستيطانية في القدس الشرقية جهودها من أجل الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، مما يهدد بخطر التهجير الوشيك الفلسطينيين المتضررين.
- ما زال ما يزيد عن 2,400 شخص في غزة دمرت منازلهم أو تعرضت لأضرار جسيمة غير قابلة للإصلاح خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 مهجرين.

أبرز الأرقام في كانون الأول/ديسمبر

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	766
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	236
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	14
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	92%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 27% من التمويل

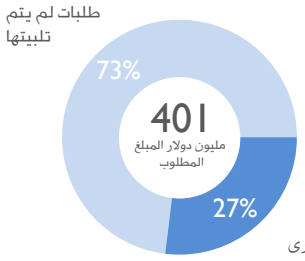

محتويات التقرير

خطة استجابة تستهدف الاحتياجات الزراعية الناجمة عن عاصفة في كانون الثاني/يناير 3

أزمة مالية تقوّض جهاز الرعاية الصحي الفلسطيني* 6

غزة: ما يزيد عن 2,400 شخص ما زالوا مهجرين منذ تصعيد الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 7

تصعيد الاشتباكات خلال الاحتجاجات التي نظمت تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين 8

استمرار النشاط الاستيطاني في المناطق السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية 12

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

الأمم المتحدة والسلطات المحلية وبعض المنظمات غير الحكومية توزيع المساعدات النقدية لجميع العائلات المهجرة، وتهدف هذه المساعدات إلى تغطية نفقات الاستئجار وشراء الأثاث الضروري والأغراض المنزلية.

وسرّعت المنظمات الاستيطانية في القدس الشرقية جهودها للاستيلاء على الأرض والممتلكات في حي الشيخ جراح الاستراتيجي. وتنظر محكمة إسرائيلية حالياً في إجراءات طرد قضائية مما يعرض عائلة مكونة من عشرة أفراد (عائلة شماسنة) لخطر التهجير القسري الوشيك. ووفرت السلطة الفلسطينية مساعدة قانونية لهذه العائلة. وحتى هذا التاريخ يعيش ما يقدر بحوالي 2,000 مستوطن إسرائيلي في أحياء فلسطينية في القدس الشرقية مما ينتج توتر مستمر وزيادة تفتت المناطق المتضررة.

بالرغم من أنّ جميع الأشخاص الـ650 الذين هجروا بسبب الفيضانات التي نجمت عن عاصفة كانون الثاني/يناير عادوا إلى منازلهم إلا أنّ العديد تفاقم وضعهم بسبب الأضرار التي لحقت بمنازلهم التي تعاني من سوء البناء أصلاً. وفي تدخل أنهي خلال هذا الشهر حصل ما يزيد على 100 عائلة من الرعاة في جنوب الضفة الغربية على مساعدات من أجل تحصين مساكنهم للوقاية من فصل الشتاء. وسعت عدة تدخلات إضافية استكملت خلال شباط/فبراير أو ما زالت جارية إلى تخفيف أثر الأضرار التي تسببت بها العاصفة لسبل العيش الزراعية وتقدر بحوالي 16.5- مليون دولار أمريكي. وتمثلت الأولويات الأساسية للتدخلات في تقليص نفوق رؤوس الماشية، وإصلاح الدفيئات وإصلاح الطرق الزراعية التي تخدم المجتمعات النائية.

أبرزت التطورات والأحداث التي شهدها شهر شباط/فبراير أوضاع الأسر التي هجرت مؤخرا أو التي تتعرض لخطر التهجير الوشيك بالإضافة إلى دور المساعدات الإنسانية في تخفيف الصعوبات الناشئة عن ذلك.

وشهد شباط/فبراير، أيضاً، تصعيداً للاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال المظاهرات والاحتجاجات. ونُظمت معظم المظاهرات تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، في حين أن عددا آخر منها نظم للمطالبة بفتح شارع رئيسي في مدينة الخليل (شارع الشهداء)، استخدامه مقصور في الوقت الحالي على المستوطنين الإسرائيليين، ليستخدمه الفلسطينيون أيضاً. وأدت هذه الاشتباكات إلى إصابة 746 مدنياً فلسطينياً وهي زيادة تزيد عن ثلاثة أمثال، مقارنة بالمعدل الشهري لعدد الإصابات خلال عام 2012. ومن المقلق على وجه الخصوص استخدام الرصاص المطاطي بوتيرة متزايدة على أيدي القوات الإسرائيلية مما أسفر عن مقتل متظاهر وإصابة 294 آخرين بعضهم حالته حرجة. وسجل جهاز المخابرات الإسرائيلي (الشاباك) ارتفاعا حادا في عدد الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون ضد قوات الأمن الإسرائيلية معظمها حوادث إلقاء زجاجات حارقة أدت إلى إصابة جنديين.

وما زال أثر الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الصحية مصدر قلق متزايد. وبلغ دين وزارة الصحة 170 مليون دولار أمريكي معظمها ديون مستحقة لموردي الأدوية والمستشفيات التي تقدم الرعاية المتخصصة. ونفذ موظفو القطاع الصحي إضرابات للاحتجاج على عدم انتظام دفع رواتبهم ونقص الموظفين وخفض وصول الأشخاص للعلاج الطبي وإجبار المستشفيات على إلغاء العمليات الجراحية غير الطارئة. ويعتبر وضع مستشفيات القدس الشرقية وهي المورد الحصري لبعض العلاجات الطبية المتخصصة، مصدر قلق خاص.

خطة استجابة تستهدف الاحتياجات الزراعية الناجمة عن عاصفة في كانون الثاني/يناير

سهلت صور الأقمار الصناعية عملية تحديد الاحتياجات

سعت عدة تدخلات إنسانية أطلقت أو استكملت خلال شباط/فبراير بإشراف وتنسيق قطاع الأمن الغذائي ووزارة الزراعة الفلسطينية إلى تلبية احتياجات سبل العيش للمزارعين والرعاة الذي تضرروا جراء العاصفة الشتوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 7 و10 كانون الثاني/يناير.

تسبب الأمطار غير المنقطعة على مدار ثلاثة أيام وفيضان عدد من الجداول والأنهار والبنى التحتية وشبكات الصرف السيئة في فيضانات غير مسبوقة في العديد من المناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإلى جانب الرياح القوية أدى ذلك إلى أضرار واسعة للبنى التحتية والمقدرات الزراعية بما في ذلك الدفيئات وحظائر الماشية والماشية والمحاصيل الحقلية.

وقدّر تقييم شامل أجرته وزارة الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة قيمة الأضرار التي خلفتها العاصفة لقطاع الزراعة بحوالي 16.5 مليون دولار أمريكي. وحدد التقييم الأولويات الثلاث الأساسية للاستجابة المطلوبة: تقليص أعداد الماشية النافقة، وإصلاح الأضرار التي لحقت بالدفيئات، وإصلاح الطرق الزراعية التي تربط المجتمعات النائية بالأسواق.

قطاع الماشية

أدى انخفاض درجة الحرارة وهطول الأمطار وتساقط الثلوج والفيضانات خلال العاصفة إلى ارتفاع حاد في عدد حالات النفوق والمرض بين الماشية وخصوصا في المجتمعات التي تعاني أصلا في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. وتضاعف ذلك بسبب دمار محاصيل الحبوب التي تستخدم كعلف للماشية مما اضطر الرعاة إلى شراء الأعلاف بأسعار باهظة.

وتضمن أحد مكونات الاستجابة، التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومركز تنمية الماشية الفلسطيني والقسم البيطري التابع لوزارة الزراعة تقديم الدعم البيطري (الأدوية

موظفو أحد المشاريع يحقنون الدواء للماشية المصابة بالالتهاب الرئوي والإسهال في منطقة جنين.

**المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها قطاع الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي ينسق عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجالات الزراعة والمساعدات الغذائية والنقد مقابل العمل.*

تقدّر قيمة الأضرار التي خلفتها العاصفة لقطاع الزراعة بحوالي 16.5 مليون دولار أمريكي. والأولويات الثلاث الأساسية للاستجابة المطلوبة هي تقليص أعداد الماشية النافقة، وإصلاح الأضرار التي لحقت بالدفيئات، وإصلاح الطرق الزراعية التي تربط المجتمعات النائية بالأسواق.

والفيتامينات أساساً) لعدد 350 راعياً في أنحاء الضفة الغربية، لحوالي 3,000 رأس من الماشية بواسطة خمس عيادات متنقلة. واستكمل ذلك بنشاطات رصد على يد وزارة الزراعة التي أخذت عينات من الماشية المريضة للتعرف على أمراض معينة.

وسيستهدف مكوّن آخر الرعاة المتضررين بسبب فقدان حظائر الماشية. وصادق صندوق الاستجابة الطارئة الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الشهر على تخصيص 250,000 دولار أمريكي لإصلاح 272 حظيرة ماشية في 66 مجتمعاً في أنحاء الضفة الغربية من أجل تجنب مزيد من تقويض المقدرات وآليات التكيّف. وسيتمّ تطبيق المشروع على يد ستة منظمات غير حكومية دولية في آذار/مارس – أيار/مايو 2013.

الدفيئات

قدرت وزارة الزراعة أنّ ما يزيد عن 4,200 دفيئة بلاستيكية لحقت بها أضرار خلال العاصفة. وتتراوح الخسائر المادية للمزارعين ما بين 650 دولاراً أمريكياً عن الدفيئات التي لحقت أضرار بأسقفها البلاستيكية وما يزيد عن 10,000 دولار في حالة الدمار الكامل. واشترت وزارة الزراعة، بعد انتهاء العاصفة مباشرة، مواد ومستلزمات مطلوبة لإصلاح الدفيئات تقدر قيمتها بحوالي 1.8 مليون دولار أمريكي. وأعطيت الأولوية خلال شباط/فبراير للمزارعين الذين يفلحون المحاصيل التي لم يفت موسمها وخصوصا في شمال الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، وافق صندوق الاستجابة الطارئة على ثلاثة مشاريع خلال شباط/فبراير تنفذها منظمات غير حكومية وطنية في حين أنّ مشروعا آخر قدمته منظمة غير حكومية دولية ما زال في المراحل الأخيرة من عملية المصادقة. وتستهدف المشاريع الأربعة تلبية احتياجات 959 مزارعاً لديهم مشاريع دفيئات صغيرة النطاق في قطاع غزة معظمهم في المناطق الجنوبية التي لحقت بها أسوأ الأضرار جراء الفيضانات من أجل تجنب مزيد من التقويض للمقدرات وآليات التكيف. وتقدر قيمة المشاريع بحوالي 856,000 دولار أمريكي ومن المتوقع أن تنفذ على مدار الأشهر الأربعة القادمة.

إصلاح الطرق

أدت الفيضانات الواسعة إلى إلحاق أضرار جسيمة بعدد من الطرق في شمال الضفة الغربية التي تربط المجتمعات الريفية النائية بالأسواق الرئيسية ومراكز الخدمات في بلدات طمون وطوباس وجنين وقلقيلية. وأعتبر بعض هذه الطرق غير صالح للاستخدام جزئيا. وقيمت وزارة الزراعة الأضرار بحوالي مليون دولار أمريكي. وإلى الآن، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاح عدد من الطرق في حين أن طرقا أخرى ما زالت قيد الدراسة على يد عدة جهات.

صور الأقمار الصناعية

واستعانت منظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى، لتسهيل جهود الاستجابة، وحصلت على صور أقمار صناعية محدثة لتمكينها من تحديد المناطق المتضررة بالفيضانات على الخارطة. ويهدف الميثاق إلى توفير نظام موحد لبيانات الفضاء وتقديمها للمتضررين بالكوارث الطبيعية عبر مستخدمين مخولين. وتخصص كل وكالة من الوكالات المشاركة موارد لدعم بنود الميثاق من أجل المساعدة في التخفيف من أثر الكوارث على حياة الإنسان والممتلكات.[1]

من أجل تسهيل جهود الاستجابة قامت منظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتفعيل الميثاق "الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى" وحصلت على صور أقمار صناعية محدثة لتمكينها من تحديد المناطق المتضررة بالفيضانات على الخريطة.

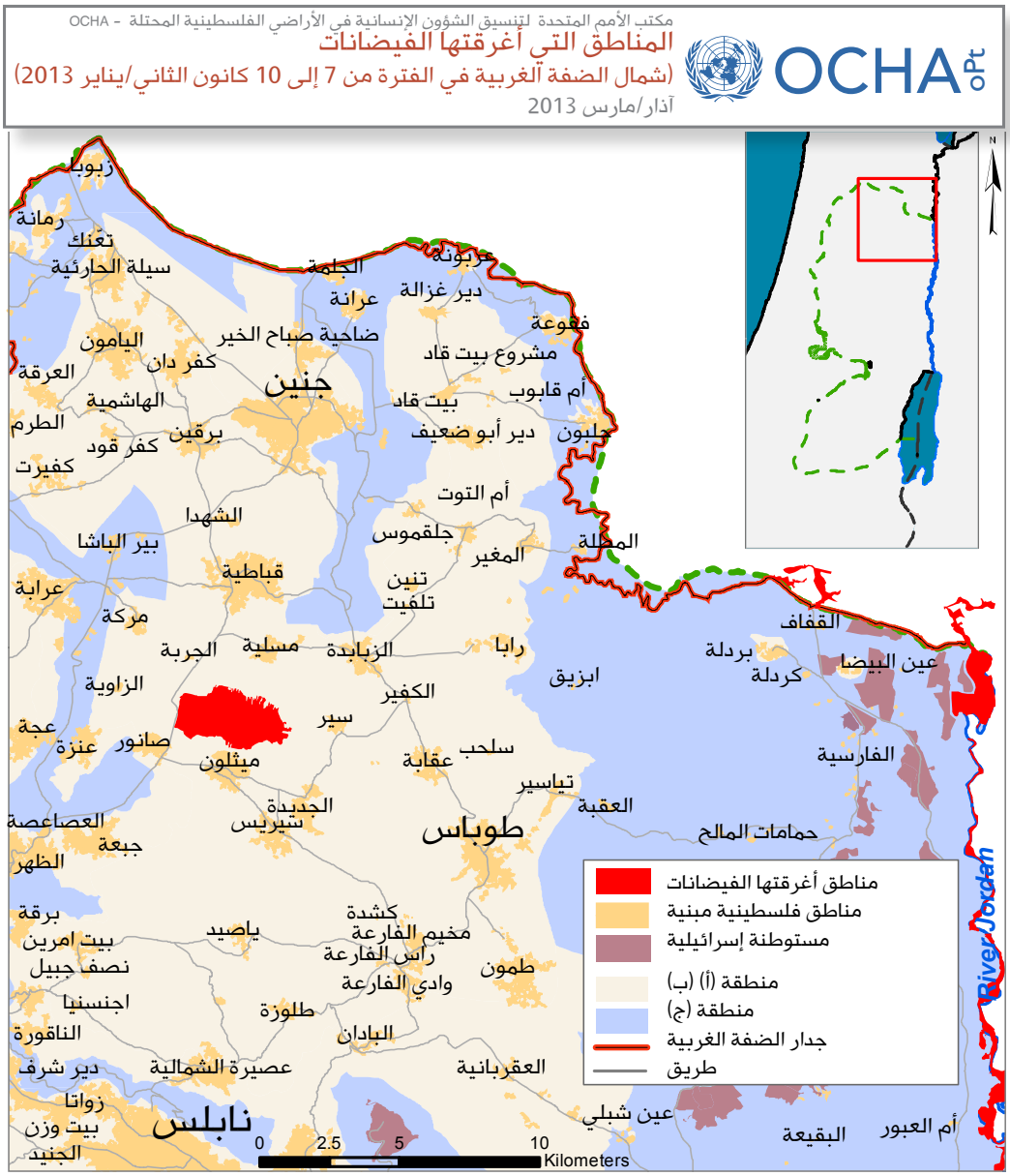

وأشار تحليل الصور (أنظر الخارطة) أنّ ما مجموعه 84,000 متر مربع في قطاع غزة حول وادي غزة في المنطقة الساحلية من وادي السلقة في المنطقة الوسطى وفي جيوب صغيرة في مدينة رفح ومخيم رفح غمرت بالفيضانات. وكانت المناطق الرئيسية التي تأثرت بالفيضانات في الضفة الغربية وادي صانور في محافظة جنين (6,100 متر مربع) ودير بلوط في محافظة سلفيت (111 متر مربع).

دعم احتياجات المسكن للمجتمعات الرعوية في محافظة بيت لحم

تعرض مئات الخيام السكنية والمساكن البسيطة البناء الواقعة في مجتمعات رعوية صغيرة في المنطقة (ج) لأضرار نتيجة العاصفة. وفي أعقاب تقييم أجري في منتصف كانون الثاني/يناير، أطلقت الحكومة الفرنسية عبر شريك منفذ (جمعية الشبان المسيحية) مشروعا يهدف إلى تحصين الخيام السكنية ضد مياه الأمطار. وتضمن المستفيدون 104 عائلات (650 شخصاً) يعيشون في مجتمعات رعوية في القسم الشرقي من محافظة بيت لحم. وقدمت لهذه المجتمعات أفرخ النايلون والبولي فينيل كلوريد (بي في سي) ركبوها بأنفسهم. بالإضافة إلى ذلك قدم الحطب لكل عائلة لتخفيف أثر الطقس البارد.

أزمة مالية تقوّض جهاز الرعاية الصحي الفلسطيني*

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الصحة العالمية

بني مستشفى جديد في بلدة طوباس والذي تحتاجه بشدة هذه المنطقة التي تعاني من التهيمش في شمال الضفة الغربية، وجهّز بتمويل من جهات مانحة، لكنه فارغ حالياً فمعداته لا تستخدم، بل إن مدة كفالتها انتهت الآن بسبب نقص الأموال الضرورية لتزويد المستشفى بعاملين.

أدت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية إلى تقليص الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة في الضفة الغربية بسبب عدم قدرة وزارة الصحة على تغطية ثلاثة من مجالات الإنفاق الكبيرة – رواتب الموظفين (بما في ذلك موظفو المستشفيات التي بنيت حديثا)، ونفقات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية، وتحويل المرضى للعلاج التخصصي. بلغت الميزانية الإجمالية لعام 2012، 1.35 مليار شيقل إسرائيلي، منها 640 مليون شيقل هي حصة الرواتب و700 مليون شيقل هي نفقات جارية معظمها يخصص لتغطية تكاليف تحويلات المرضى (380 مليون شيقل) والأدوية (278 مليون شيقل).

وتتعرض السلطة الفلسطينية نفسها لأزمة مالية حادة منذ عام 2011 بسبب نقص الدعم الخارجي من الجهات المانحة وحجز عوائد الضرائب التي تجمعها إسرائيل لتغطية دين السلطة الفلسطينية المستحق للهيئات الإسرائيلية. ويفيد مسؤولو وزارة الصحة أنهم لا يطلبون زيادة المساعدات بل يطلبون من الجهات المانحة الالتزام بتعهداتها السابقة في الوقت الذي تعمل فيه وزارة الصحة على تحسين كفاءة الإنفاق.

ونفذ موظفو القطاع الصحي إضرابات خلال الأشهر الأخيرة للاحتجاج على عدم انتظام دفع رواتبهم ونقص الموظفين. وأدت الإضرابات إلى تقليص عدد ساعات عمل العيادات وإلغاء المستشفيات

نفذ موظفو القطاع الصحي إضرابات خلال الأشهر الأخيرة للاحتجاج على عدم انتظام دفع رواتبهم ونقص الموظفين. وأدت الإضرابات إلى تقليص عدد ساعات عمل العيادات وإلغاء المستشفيات للعمليات الجراحية غير الطارئة وإنهاء العمل في مكاتب وزارة الصحة في ساعات منتصف الصباح.

واحد من بين خمسة طلبات للحصول على تصاريح للوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية من باقي أنحاء الضفة الغربية تمّ رفضه أو تأجيله[2]

حولت وزارة الصحة في عام 2012 ما مجموعه 33,469 مريضاً من الضفة الغربية وقطاع غزة لمستشفيات تقع خارج مناطقهما مما يشير إلى مستوى مرتفع من الحاجة إلى الوصول إلى الخدمات الطبية وخصوصا لمستشفيات القدس الشرقية. وكانت فرص حصول مرضى غزة، الذين يخضعون لعملية مصادقة مختلفة على الطلبات وتتضمن مقابلات أمنية، في الحصول على تصاريح طبية أعلى من فرص مرضى الضفة الغربية، لكن تقديمهم لهذه الطلبات كان أقل على الأرجح.

وبلغ معدل الموافقة على الطلبات للحصول على تصاريح التي قدمها مرضى ومرافقو المرضى وزائروهم في عام 2012، 79.7 بالمائة لسكان الضفة الغربية و92.5 بالمائة لسكان قطاع غزة. في حين أنّ معدل الموافقة على الطلبات التي يقدمها قطاع غزة ارتفع قليلا مقارنة بعام 2011 (89.9 بالمائة) إلا أنّ معدل الموافقة على طلبات سكان الضفة الغربية انخفض قليلاً (81.4 بالمائة).

ومن المشاكل الرئيسية التي حددتها منظمة الصحة العالمية انعدام المعايير الشفافة وتأخر الردود وانعدام إجراءات الاستئناف في حال رفض الطلبات.

للعمليات الجراحية غير الطارئة وإنهاء العمل في مكاتب وزارة الصحة في ساعات منتصف الصباح.

ويبلغ دين وزارة الصحة 633 مليون شيقل منذ عام 2009. وتمثل نسبة الأدوية وتحويلات المرضى للعلاج التخصصي 87 بالمائة من قيمة الدين الحالي البالغ 662 مليون شيقل، حيث تبلغ حصة الأدوية من الدين 44 بالمائة وحصة التحويلات 53 بالمائة. أما نسبة 13 بالمائة المتبقية فمقسمة بين 23 تصنيفاً آخر. ويحجم مقدمو الأدوية، الأجانب والمحليون على حد سواء، عن الاستجابة للمناقصات الجديدة بسبب حجم الديون المستحقة على وزارة الصحة. كذلك يجري تقييد التحويلات الطبية. فمن بين بين الدين البالغ حجمه 289 مليون شيقل، هناك 105 ملايين شيقل مستحقة لمستشفيات أردنية، و65 مليون شيقل لمستشفيات القدس الشرقية والباقي لمرافق صحية في القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرافق صحية في مصر. وتوقفت التحويلات الطبية للأردن في أيار/مايو 2012 بعد رفض المستشفيات الأردنية استقبال المرضى الذين تحولهم وزارة الصحة بسبب الديون.

وينفق 15 مليون شيقل شهرياً على التحويلات الطبية لإسرائيل. وتقتطع إسرائيل هذه المبالغ مباشرة من أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية التي تحتجزه.

وتتخذ وزارة الصحة حاليا إجراءات استباقية من أجل نحسين رصد التكاليف لزيادة فاعلية الرعاية الصحية وجودتها. وتعمل لجنة محاسبية خاصة في قسم التحويلات الطبية للخارج لمقارنة فواتير المستشفيات بالرعاية الصحية المقدمة للمريض.

غزة: ما يزيد عن 2,400 شخص ما زالوا مهجرين منذ تصعيد الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012

جميع العائلات المتضررة حصلت على مساعدات نقدية

أدى تصعيد الأعمال الحربية في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في الفترة ما بين 14 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إلى عملية تهجير واسعة في قطاع غزة. وبلغ عدد السكان المتضررين ما يقرب من 12,000 شخص فروا من منازلهم بسبب الخوف وتحذيرات الجيش الإسرائيلي بالإضافة إلى ما يزيد عن 2,400 شخص يعيشون في 382 وحدة سكنية إما أنها دمرت بشكل كامل (184 وحدة) أو تعرضت لأضرار لا يمكن إصلاحها (198 وحدة). وقدر كذلك أنّ ما يقرب من 8,000 وحدة سكنية في أنحاء قطاع غزة تعرضت لأضرار طفيفة نتيجة الغارات الجوية والقصف.

وبعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ عاد جميع الأشخاص الذين فروا من منازلهم بسبب الخوف والتحذيرات. من ناحية أخرى، فإنه حتى نهاية شهر شباط/فبراير، كانت جميع العائلات التي فقدت منازلها لا تزال مهجرة، وتعيش في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مستضيفة. ويقدر أنّ ما يقرب من ثلث المنازل التي دمرت أو تعرضت لأضرار جسيمة (130) فإنه يعاد بناؤها/ يجرى إصلاحها حالياً، لكن لم يكن بالإمكان إتمام العمل بسبب الظروف الجوية في كانون الثاني/يناير وتأخيرات دفع الأموال التي تم التعهد بها.

وحصلت جميع العائلات المهجرة حالياً على مساعدات نقدية مما يصل إلى ثلاثة مصادر لتغطية نفقات الاستئجار وشراء الأثاث الضروري والأغراض المنزلية التي فقدت مع المنازل. وأكملت السلطات القائمة بحكم الواقع في غزة توزيع مساعدات مالية لمرة واحدة قدرها 3,000 دولار أمريكي لكل عائلة دمر منزلها بالكامل، و2,000 دولار للعائلات التي تعرضت منازلها لأضرار. وحصلت العائلات التي دمرت منازلها بالكامل أيضا على 2,000 دولار أخرى من مؤسسة الرحمة للإغاثة والتنمية وهي مؤسسة غير ربحية محلية.

ما يزيد عن 2,400 شخص دمرت منازلهم كليا أو تعرضت لأضرار لا يمكن إصلاحها بسبب تصعيد الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ما زالوا مهجرين ويعيشون في مساكن مستأجرة أو لدى عائلات مستضيفة. وبالرغم من أنّ أعمال إعادة الإعمار جارية لما يقرب من ثلث الوحدات السكنية المتضررة البالغ عددها 382 إلا أن أي منها لم يكتمل بعد.

ارتفاع مؤقت في أسعار مواد البناء بسبب إغلاق الأنفاق

اتخذت السلطات المصرية عدة خطوات هذا الشهر لإغلاق أنفاق التهريب الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة من بينها إغراق عدد من مداخل الأنفاق في الجانب المصري من الحدود. وذكرت وزارة الاقتصاد الوطني في غزة أن كمية مواد البناء والوقود المنقولة عبر الأنفاق انخفض بشكل مؤقت في النصف الأول من الشهر، ولكنه عاد إلى مستواه السابق عند نهاية الشهر. وتفيد بيانات وزارة الاقتصاد الوطني أن كميات الأسمنت والحديد ارتفعت مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير (30 بالمائة و152 بالمائة بالترتيب) في حين انخفضت واردات الحصى قليلا (بنسبة 4- بالمائة). وارتفع سعر هذه المواد بحوالي 15 إلى 20 بالمائة في وقت سابق من الشهر ولكن السعر عاد لمستوياته السابقة بنهاية الشهر.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) لجميع عائلات اللاجئين الذين دمرت منازلهم أو تعرضت لأضرار جسيمة 750 دولاراً أمريكياً لتغطية نفقات الاستئجار لمدة ستة أشهر (كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو 2013) في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم المبلغ نفسه للعائلات من غير اللاجئين. وتمّ تمويل هذه التدخلات من خلال صندوق الاستجابة الإنسانية المركزي، وهو صندوق أسسته الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في عام 2006، لإتاحة المجال لتقديم مساعدات عاجلة ويمكن الاعتماد عليها في حالات الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة. وأمّنت منظمات العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة 8.2 مليون دولار أمريكي من التمويل الذي قدمه صندوق الاستجابة الإنسانية المركزي لتنفيذ مشاريع متصلة بتصعيد الأعمال الحربية في غزة.

بالإضافة إلى ذلك تمّ توزيع مساعدات نقدية للعائلات التي تعرضت منازلها لأضرار طفيفة. ومن خلال صندوق الاستجابة الإنسانية المركزي ووكالة الأنروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حصلت 2,000 عائلة على مبالغ معينة تمّ تحديدها بعد إجراء تقييم للأضرار. وقدمت وزارة الأشغال العامة والإسكان المحلية بالتعاون مع عدد من الجمعيات الخيرية الإسلامية مساعدات لما يقرب من 4,000 عائلة.

وانضم المهجرون خلال الأعمال الحربية الأخيرة إلى 8,000 شخص فقدوا منازلهم خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب" في كانون الأول/ديسمبر 2008 – كانون الثاني/يناير 2009 بالإضافة إلى 2,100 شخص آخرين فقدوا منازلهم خلال موجات عنف سابقة وما زالوا مهجرين. وأدت موجات التهجير إلى تفاقم نقص المساكن الكبير الذي يعاني منه سكان القطاع أصلا وأدى إلى الازدحام والظروف المعيشية السيئة. وينجم هذا النقص عن النمو السكاني السريع وانعدام وصول السكان الفقراء إلى مساكن ملائمة. وتتأثر مستويات البطالة والفقر المرتفعة في غزة خلال السنوات الأخيرة مباشرة بالقيود التي تفرضها إسرائيل على تنقل البضائع والأشخاص وخصوصا منذ تشديد الحصار على غزة في حزيران/يونيو 2007.

تصعيد الاشتباكات خلال الاحتجاجات التي نُظمت تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين

مخاوف إزاء ارتفاع عدد الإصابات الخطيرة

شهد شهر شباط/فبراير تصعيداً في الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية معظمها في سياق المظاهرات التي ما زالت متواصلة منذ منتصف كانون الثاني/يناير 2013 تضامناً مع الأسرى

الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية المضربين عن الطعام. وإجمالا أصابت القوات الإسرائيلية خلال الشهر 746 مدنياً فلسطينياً في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهو أعلى عددٍ مسجل] من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال شهر واحد منذ عام 2005 وأكثر بثلاثة أمثال مقارنة بالأشهر السابقة (244) والمتوسط الشهري لعدد الإصابات خلال عام 2012 (252). ووقع ما يقرب من 87 بالمائة من الإصابات في شباط/فبراير أثناء «احتجاجات التضامن مع الأسرى».

وزاد عدد المظاهرات وشدتها بصورة ملموسة بعد 23 شباط/فبراير في أعقاب وفاة المعتقل الفلسطيني عرفات جرادات (30 عاماً) أثناء وجوده في سجن إسرائيلي.[3] وحتى العاشر من آذار/مارس كان هناك ثمانية أسرى مضربين عن الطعام منهم ستة معتقلين إدارياً (سجن بدون تقديم لائحة اتهام أو محاكمة) واثنان تمّ إطلاق سراحهما في عملية تبادل الأسرى في تشرين الأول/أكتوبر 2011 واعتقلوا بعد ذلك مرة أخرى.[4] وبدأ بعض الاحتجاجات قبل عدة أشهر مثل قرية العيسوية في القدس الشرقية (أنظر المربع: المظاهرات والشرطة في العيسوية). وحالياً، يوجد ما يقرب من 4,700 سجين فلسطيني من الأرض الفلسطينية المحتلة من بينهم 230 طفلاً وعشر سيدات اعتقلوا في سجون إسرائيلية بسبب ارتكابهم أو الاشتباه بارتكابهم أعمالا لها صلة بالاحتلال الإسرائيلي؛ من بينهم ما يقرب من 160 أسيراً محتجزون إدارياً.

وسجلت إصابات أخرى خلال الشهر في سياق مظاهرة نظمت في 22 شباط/فبراير في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل في إطار حملة تطالب بإعادة فتح شارع الشهداء. ويحظر على الفلسطينيين السفر أو المشي في معظم أقسام هذا الشارع الذي كان في السابق المركز التجاري الرئيسي للمدينة ويقتصر الوصول إليه حالياً على المستوطنين الإسرائيليين (أنظر المربع: شارع الشهداء: في قلب مدينة أشباح).

وينعكس تصعيد العنف خلال الشهر أيضا في عدد هجمات الفلسطينيين ضد قوات الأمن الإسرائيلية التي سجلها جهاز الأمن الإسرائيلي «الشاباك» التي ارتفعت بنسبة 66 بالمائة مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير (138 مقابل 83). واشتمل 86 بالمائة من هجمات شهر شباط/فبراير (119) على إلقاء الزجاجات الحارقة في حين اشتملت الهجمات الأخرى عبوات ناسفة وإطلاق نار وطعن. وأصيب جنديان إسرائيليان نتيجة هذه الحوادث.[5]

شهد شهر شباط/فبراير تصعيداً في الاشتباكات في سياق المظاهرات والاحتجاجات مما أدى إلى إصابة 746 مدنيا أي يزيادة تقدر بثلاثة أمثال مقارنة بالمتوسط الشهري لعدد الإصابات خلال عام 2012. وأصيب ما يقرب من 300 شخص بالرصاص المطاطي. توفي أحدهم متأثرا بجراحه.

الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية بحسب نوع الإصابة

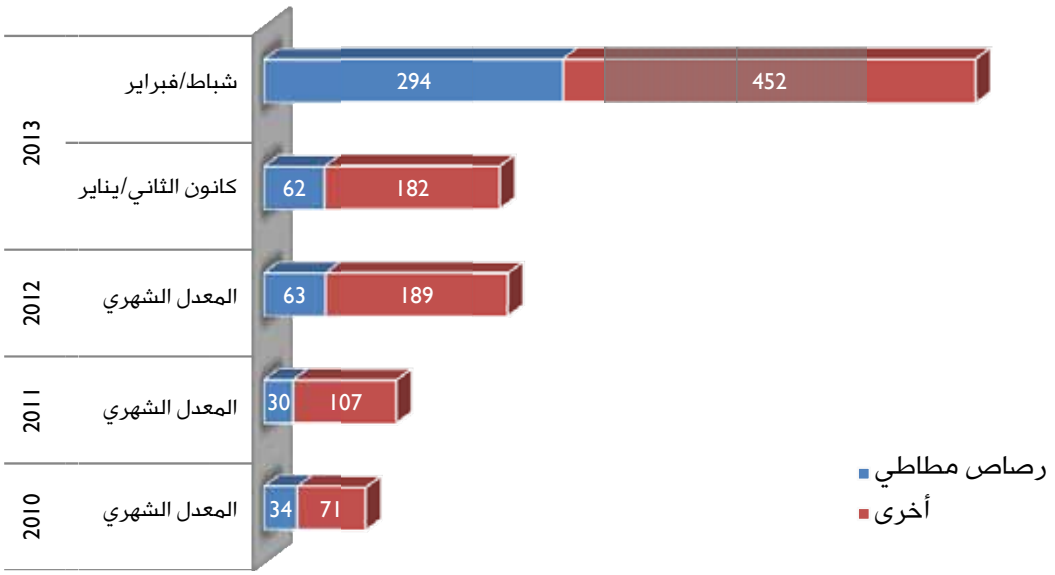

العيش في قلب مدينة أشباح

كان شارع الشهداء في السابق الشريان التجاري الرئيسي في مدينة الخليل إضافة إلى كونه منطقة سكنية كثيفة. في عام 1994 أغلقت السلطات الإسرائيلية الشارع أمام حركة المرور الفلسطينية، في أعقاب مقتل 29 فلسطينيا على يد مستوطن إسرائيلي في الحرم الإبراهيمي، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000 أغلق معظم الشارع أمام حركة المشاة الفلسطينيين أيضا. إضافة إلى ذلك، تم إغلاق 480 محلاً تجارياً تقع على طول الشارع بأوامر صادرة من الجيش الإسرائيلي يتمّ تجديدها بصورة دورية. وتبرر الحكومة الإسرائيلية القيود المفروضة على وصول السكان الفلسطينيين بأنها وسيلة لحماية المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في ثلاث مستوطنات أقيمت على طول الشارع (أفرهام أفينو، بيت هداسا، بيت رومانو) خلافا للقانون الدولي وتمكينهم من العيش حياة طبيعية واستخدام الشارع بحرية.6

وأجبرت القيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى الشارع الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين يعيشون على طول الشارع على هجر منازلهم والانتقال للعيش في أماكن أخرى.7 وتواجه العائلات القليلة التي لم تغادر المنطقة ظروفاً معيشة صعبة. وبالرغم من أنّ بعضا منهم يسمح لهم بصورة استثنائية استخدام مقطع صغير من الشارع لدخول منازلهم، إلا أنّ عائلات أخرى يتوجب عليها على الدخول من طرق خلفية أو أسقف جيرانهم للوصول إلى منازلهم. ونتيجة لذلك أصبحت بعض النشاطات الاعتيادية كجلب المواد الغذائية أو الأثاث إلى المنازل عملية معقدة بالنسبة لهذه العائلات؛ وأصبح استقبال الضيوف محظوراً بالكامل تقريبا. ويتوجب على الأطفال الذين يعيشون في الجوار ويدرسون إحدى المدارس الثلاث التي تقع في شارع الشهداء أو بجواره العبور عبر حواجز والخضوع لتفتيش بصورة يومية. وفي حالات الطوارئ يتطلب عبور سيارات الإسعاف في الشارع تنسيقاً مسبقاً مع السلطات الإسرائيلية الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخيرات.

بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون في هذا الشارع لمضايقات وترويع المستوطنين بشكل مستمر. وكغيرها من مناطق الضفة الغربية، تغلق أغلبية ملفات الشكاوى التي تقدم للشرطة الإسرائيلية بدون تقديم أي لائحة اتهام. ويتفاقم هذا الوضع في كثير من الأحيان بالعمليات العسكرية المتكررة التي ينفذها الجيش وتتضمن تفتيش المنازل والاستجواب والاعتقال.

يعيش مفيد الشرباتي (47 عاما) وهو أب لخمسة أولاد في منزل قديم مكون من ثلاثة طوابق يقع في شارع الشهداء إلى جانب أخيه زيدان وهو الآخر أب لخمسة أولاد، إضافة إلى أمهم:

"حياتنا في شارع الشهداء أشبه بالحياة في سجن. يتوجب علينا في كل مرة ندخل فيها أو نخرج من الشارع عبور حاجز والخضوع لتفتيش أغراضنا. إنّ هذا يحرم أطفالنا من أي مظهر من مظاهر الطفولة، فليس لهم حرية اللعب في الشارع بالكرة أو بالدرجات الهوائية لأنّ المستوطنين يضايقونهم في معظم الأوقات. ويقتحم الجيش الإسرائيلي منزلنا في أي وقت يشاءون، وفي كل مرة يحدث شيء ما في الشارع بالقرب من المنزل يتهم أطفالنا به، ويخضعون للاستجواب. وعند حدوث حالة طوارئ طبية تحتاج سيارات الإسعاف إلى تنسيق مسبق للوصول هنا. نشعر بأننا معزولون للغاية فأقاربنا وأصدقاؤنا لا يزورونا لأنّ من الصعب عليهم الوصول إلى الشارع. لا شي طبيعي هنا ولكن في نهاية المطاف هذا منزلنا الذي ورثته عن والدي وهو يعني الكثير لي، فقد ودت هنا وحياتي وكل ذكرياتي في هذا المنزل، ولن أتركه إلا عند وفاتي."

المظاهرات ونشاطات الشرطة في العيسوية (القدس الشرقية)

قرية العيسوية هي قرية فلسطينية يعيش فيها ما يزيد عن 18,000 نسمة وتقع داخل الحدود الموسعة لبلدية القدس. منذ آب/أغسطس 2012 نظم المواطنون مظاهرات منتظمة تضامنا مع الأسير سامر العيساوي وهو أحد الأسرى المضربين عن الطعام منذ الأول من آب/أغسطس 2012. والعيساوي هو من سكان القرية مضرب عن الطعام احتجاجا على إعادة اعتقاله بحجة مخالفته لشروط إطلاق سراحه بموجب صفقة تبادل الأسرى مع الجندي جلعاد شليط. ويفيد السكان أنّه منذ بداية مظاهرات التضامن مع الأسرى زادت الشرطة من نشاطاتها داخل القرية وتضمنت عمليات تفتيش واعتقال وفرض قيود على التنقل وحملات متكررة لجمع الضرائب ومخالفات السير.

وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2012 وشباط/فبراير 2013، ارتفع عدد الإصابات وحالات الاعتقال في القرية بصورة ملموسة مقارنة بالأشهر السبعة السابقة (أنظر الرسم البياني). ويفيد مندوبون من القرية أنّه خلال الشهر والنصف شهر الأولى من عام 2013، نفذ ما متوسطه 5-4 عمليات تفتيش للمنازل يومياً وخمس عمليات يومية للجيش في القرية في المتوسط. وعلى غرار ذلك، في حين نفذت عملية هدم واحدة في تموز/يوليو 2012 استهدفت مخزناً، إلا أن السلطات الإسرائيلية هدمت خلال عام 2013 عشرة مباني غير سكنية ومنزلاً قيد الإنشاء مملوكاً لأخي سامر العيساوي وجرفت خمسة دونمات من الأراضي وهدمت بصورة متكررة خيمة الاحتجاج التي نُصبت تضامناً مع الأسير سامر العيساوي.

وكانت إمكانيات تنمية المناطق الواقعة قرية العيسوية مقيدة بصرامة في العقود الأخيرة إذ أنّ القرية أصبحت تدريجيا محاطة بالبنى التحتية الإسرائيلية (القائمة أو المخطط لإنشاؤها): مستوطنة التلة الفرنسية إلى الشرق، و"حديقة وطنية" مخطط لإنشاؤها إلى الجنوب، والجدار ومخطط شرق 1 الاستيطاني إلى الشرق والجدار ومكب للنفايات مخطط إنشاؤه إلى الشمال. ويفيد السكان أيضا سوء الخدمات المقدمة للقرية ومنها نقص غرف الدراسة والملاعب وعدم كفاية خدمات جمع النفايات إلى جانب صعوبات كبيرة في الحصول على تراخيص للبناء.[8]

وإجمالاً، لم يشهد شباط/فبراير رقما قياسيا في عدد الإصابات الفلسطينية فحسب، بل أيضاً أعلى عدد من الإصابات جراء الرصاص المطاطي منذ عدة سنوات، من حيث الرقم المطلق (294) أو كنسبة مئوية من مجمل الإصابات (39 بالمائة). ومن بين الضحايا شاب يبلغ من العمر 23 عاماً من قرية عابود (رام اللّه)، أصيب في 22 شباط/فبراير في رأسه برصاصة مطاطية وتوفي متأثرا بجراحه بعد أسبوعين. وبسبب طبيعتها القاتلة تحظر قواعد الاشتباك الإسرائيلية إطلاق هذه الذخيرة باتجاه الجزء العلوي من الجسم.

بالإضافة إلى ذلك، طرأ ارتفاع على عدد المصابين بأعيرة حية في أنحاء الضفة الغربية: 22 مصاباً مقارنة بمتوسط شهري بلغ خمس إصابات في عام 2012. وتتضمن هذه الحوادث فتى عمره 16 عاماً من مخيم عايدة للاجئين (بيت لحم) وشاب عمره 24 عاما من مخيم قلندية للاجئين (القدس) أصيبا برأسيهما وما زالت حالتهما حرجة.

إنّ انعدام المساءلة في حالات الإصابة الخطيرة التي يتعرض لها المتظاهرون على يد القوات الإسرائيلية تعتبر مصدر قلق مستمر. وحتى هذا التاريخ، لم يفتح في أي من هذه الحالات تحقيق على يد وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية وهي الآلية الوحيدة التي يمكن تؤدي إلى إدانة الجنود الإسرائيليين.

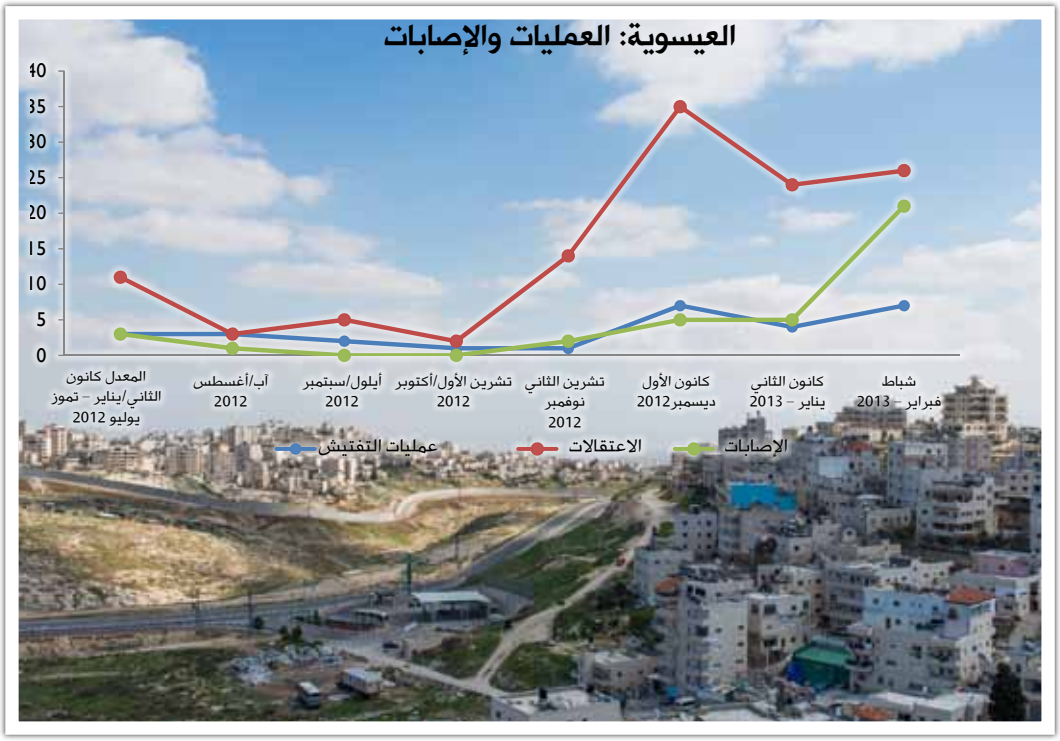

وتفتح مثل هذه التحقيقات تلقائيا في حالات قتل الجنود الإسرائيليين لمدنيين فلسطينيين ولكن ليس في حالات الإصابة. وقد يفتح الجيش الإسرائيلي في حالات الإصابة "تحقيقات إجرائية" بناء عليها ربما يقرر فتح تحقيق على يد وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية. بالرغم من ذلك، كما أشارت لجنة إسرائيلية رسمية (لجنة تيركل) فإنّ التحقيقات الإجرائية هي آلية غير ملائمة لتحديد الحاجة إلى فتح تحقيق جنائية.[9]

استمرار النشاط الاستيطاني في المناطق السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية

خطر الطرد القسري الوشيك يهدد حي الشيخ جراح

تواصل المنظمات الاستيطانية في القدس الشرقية استهداف المناطق السكنية الفلسطينية المزدحمة وتحديدا في منطقة الحوض المقدس – الذي يتألف من الأحياء اليهودية والمسيحية في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح والطور (جبل الزيتون) ووادي الجوز وراس العمود وجبل المكبر. ويعيش ما يقدر بحوالي 2,000 مستوطن في هذه المناطق في ممتلكات تم الاستيلاء عليها بواسطة قانون أملاك الغائبين؛ وبزعم الملكية اليهودية السابقة للممتلكات؛ وفي مبان تم شراؤها من سكانها الفلسطينيين، وفي مساكن أقيمت خصيصا وتم تمويلها بواسطة منظمات استيطانية.[10]

بذلت الجماعات الاستيطانية الإسرائيلية جهوداً حثيثة، في السنوات القليلة الماضية، من أجل الاستيلاء على الأراضي والممتلكات في حي الشيخ جراح السكني بسبب موقعه الاستراتيجي في شمال البلدة القديمة. ومنذ أواخر 2008، طردت السلطات الإسرائيلية ما يزيد عن 60 فلسطينياً، من بينهم 24 طفلاً، بالقوة من منازلهم الواقعة في منطقة كرم الجاعوني في حي الشيخ جراح. ونفذت عمليات الطرد بحجة أن الأرض كانت مملوكة قبل عام 1948 لأشخاص يهود أو منظمات يهودية في القدس الشرقية. ويعترف القانون الإسرائيلي بهذه الادعاءات ولكنه في الوقت ذاته لا يعترف بحقوق مماثلة للاجئين الفلسطينيين الذين يمتلكون أراض وممتلكات في مناطق أصبحت الآن ضمن إسرائيل.

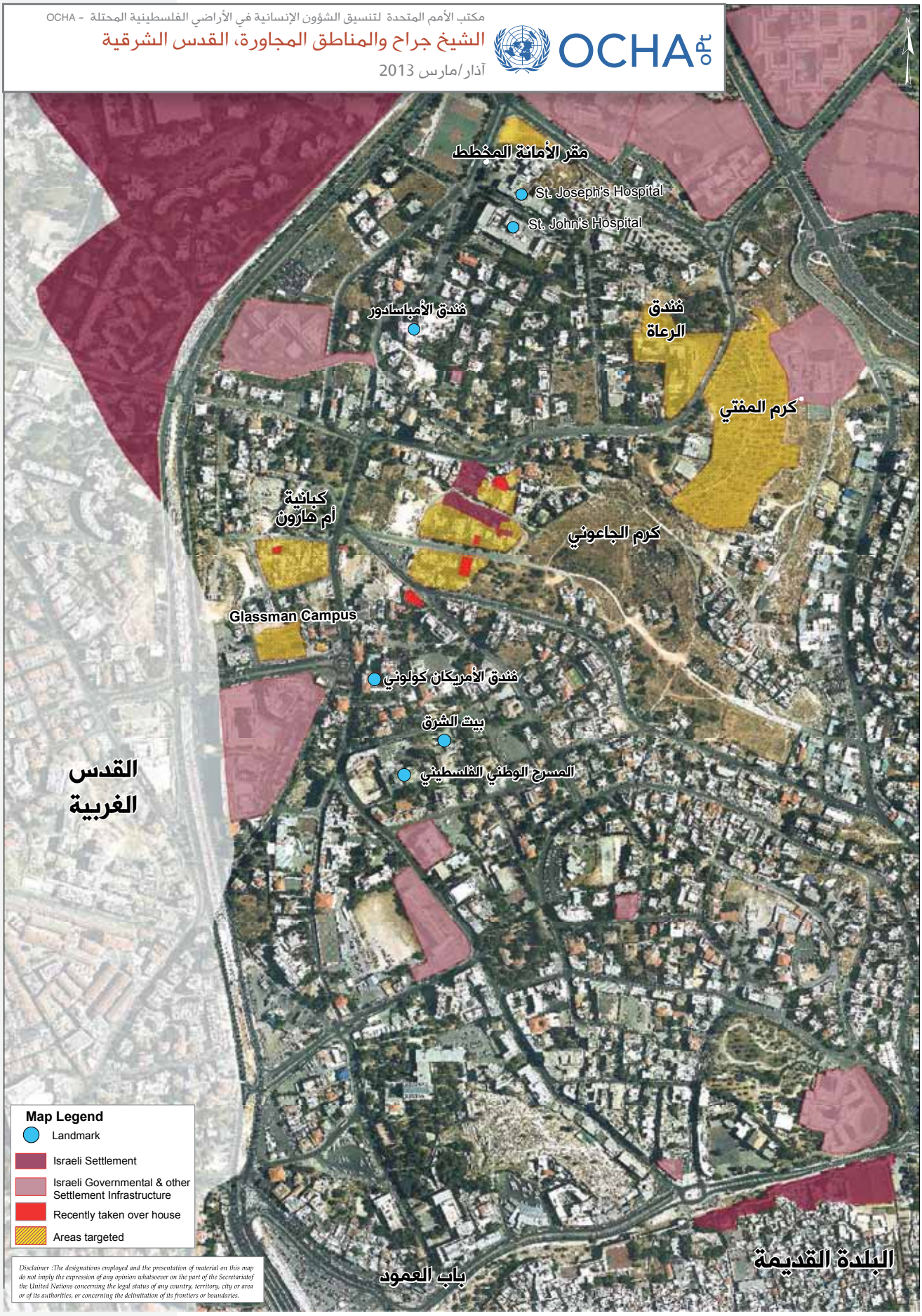
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
الشيخ جراح والمناطق المجاورة، القدس الشرقية
آذار/مارس 2013
OCHA oPt
مقر الأمانة المخطط
St. Joseph's Hospital
St. John's Hospital
فندق الأمباسادور
فندق الرعاة
كرم المفتي
كنائية أم هارون
كرم الجاعوني
Glassman Campus
فندق الأمريكان كولوني
بيت الشرق
المسرح الوطني الفلسطيني
القدس الغربية
البلدة القديمة
باب العمود
Map Legend
Landmark
Israeli Settlement
Israeli Governmental & other Settlement Infrastructure
Recently taken over house
Areas targeted
Disclaimer :The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariatof the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

وبعد الطرد مباشرة، تمّ تسليم المنازل لجماعات استيطانية تحتل حالياً عدة مباني أخرى في المنطقة. وتفيد مخططات قدمت لبلدية القدس يعتزم المستوطنون في النهاية هدم المنطقة بأكملها بما في ذلك 28 منزلا فلسطينيا لإتاحة المجال أمام بناء مستوطنة إسرائيلية جديدة. وتهدد هذه المخططات بتهجير ما يزيد عن 300 فلسطيني هم سكان كرم الجاعوني معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين انتقلوا للعيش في المنطقة بموجب مخطط إسكان أشرفت عليه الأونروا في عام 1956. وهنالك حاليا ثمانية إجراءات طرد قانونية رسمية ضد ثمانية عائلات فلسطينية ممتدة يتهددها خطر التهجير الوشيك.[11]

واستهدفت المنظمات الاستيطانية وما زالت منطقة كبانية أم هارون الواقعة في الجزء الغربي من حي الشيخ جراح. وتتواصل النزاعات القانونية على هذه المنطقة بين السكان الفلسطينيين وحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي،[12] الذي ينوب عن الأفراد الإسرائيليين الذين يزعم أنهم كانوا يملكون الأرض قبل عام 1948 وغيرهم من المالكين اليهود. يعيش في كبانية أم هارون ما يقرب من 200 مستأجر في أوضاع سكنية سيئة عموما حيث يعيش أكثر من أسرة في كل منزل. وانتهت في أيلول/سبتمبر 2010 معركة قانونية طويلة على ملكية الأرض في الحي عندما قضت المحكمة العليا الإسرائيلية لصالح حارس الأملاك وأفراد يهود آخرين بعد أن استنتجت أنهم نجحوا في إثبات ملكيتهم للأرض في كبانية أم هارون. وزاد قرار المحكمة العليا من خطر احتمال الطرد المستقبلي وتهجير الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة ومعظمهم لاجئون.

عجلت المنظمات الاستيطانية في القدس الشرقية جهودها للاستيلاء على الأرض والممتلكات في حي الشيخ جراح الاستراتيجي. وتنظر محكمة إسرائيلية حاليا في إجراءات طرد قضائية مما يعرض عائلة مكونة من عشرة أفراد (عائلة الشماسنة) لخطر التهجير القسري الوشيك.

حالة عائلة الشماسنة التي يتهددها خطر التهجير الوشيك

أصبحت عائلة الشماسنة التي تعيش في منزلها في كبانية أم هارون منذ عام 1964 هدفاً لإجراءات طرد قضائية قدمت ضدها على يد حارس أملاك الغائبين وملاك أراضي يهود إسرائيليون مما يعرض عشرة أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال لخطر التهجير الوشيك. في الفترة بين 1972 و2009، دفعت الأسرة إيجاراً سنوياً لحارس أملاك الغائبين رفض بعدها تجديد عقد الإيجار بتعليمات من ورثة المالك الأصلي اليهودي للأرض. وبالرغم من أن بعض العائلات الفلسطينية في كبانية أم هارون يتمتعون بالحماية بموجب قانون المستأجرين المحميين عام 1972، تفيد عائلة الشماسنة أنها اعتبرت غير مؤهلة لعدم حيازتها عقداً مكتوباً مع الفلسطيني الذي أجر لها الملكية في الفترة ما بين 1964 و 1967. وحتى هذا التاريخ صدر قراران من محكمتين يقضيان بطرد العائلة:[13] واستأنف محامي العائلة مؤخرا لدى محكمة العدل العليا

الإسرائيلية ضد الطرد ومن المقرر أن يصدر قرار من المحكمة العليا في جلستها المقرر عقدها في 20 أيار/مايو 2013.

وتعرض والدا محمد الشماسنة اللذان عاشا في المنزل منذ 50 عاما للصدمة بسبب احتمالية طردهما من منزلهما بالقوة. وعبر محمد وزوجته وأولادهما الستة عن قلقهما الخاص إزاء أثر الطرد على الزوج المسن.

الهوامش

1. لمعلومات إضافية أنظر: http://www.disasterscharter.org/c/document_library/get_file?folderId=33636&name=DLFE-2502.pdf
2. منظمة الصحة العالمية، الحق في الصحة: معيقات الوصول للخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2011 و 2012، آذار/مارس 2013.
3. توفي الرجل في سجن مجيدو في شمال إسرائيل. وما زالت ملابسات وفاته محل جدل: فقد استنتج طبيب فلسطيني شارك في أخذ العينة أن وفاته نجمت عن التعذيب؛ في حين أن السلطات الإسرائيلية لم تصدر نتائج فحص العينة بعد ولكنها رفضت إمكانية تعرض جرادات للتعذيب.
4. مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان
5. جهاز الأمن الإسرائيلي "الشاباك"، الملخص الشهري، شباط/فبراير 2013.
6. اللجنة العامة للتحقيق في حادث أسطول الحرية في 31 أيار/مايو 2010، لجنة تيركل، شباط/فبراير 2013.
7. في أعقاب اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1997 استمرت إسرائيل في السيطرة على 20 بالمائة من مدينة الخليل المعروفة بـ (H2). يعيش ما يزيد عن 48,000 فلسطيني في المنطقة (H2) إلى جانب عدة مئات من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في خمس مستوطنات منفصلة. ويعيش ما يقرب من 6,000 فلسطيني في أحياء مجاورة للمستوطنات الخمس بما في ذلك معظم البلدة القديمة في الخليل.
8. أنظر تقرير جمعية بتسيلم ومنظمة حقوق الفرد، مدينة أشباح – سياسة الفصل الإسرائيلية والطرد القسري للفلسطينيين من وسط مدينة الخليل، أيار/مايو 2007.
9. لمزيد من المعلومات حول العيسوية أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: مسألة إنسانية رئيسية، آذار/مارس 2011، ص 57-54. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_english.pdf
10. المصدر السابق
11. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قضية الشيخ جراح أيضا، النسخة المحدثة، تشرين الأول/أكتوبر 2010، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sheikh_jarrah_factsheet_2010_10_11_english.pdf
12. حارس أملاك الغائبين هي الهيئة القضائية التي تخدم بوصفها قيما على أي ممتلكات في القدس الشرقية كانت قبل الاحتلال الإسرائيلي وضم المنطقة في عام 1967 ضمن حارس أملاك العدو الأردني.
13. قرار الطرد الأول أصدرت محكمة الصلح في القدس في حزيران/يونيو 2011 والثاني أصدرته المحكمة المركزية في كانون الأول/ديسمبر 2013.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ،(OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_03_25_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.